جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY
جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

(قراءة النص- الإشكاليات والمناهج)

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021 م

جامعة الوصل
ALWASL UNIVERSITY
جامعة الوصل
AL WASL UNIVERSITY

كتاب

مؤتمر الدراسات العليا والبحث العلمي

والموسوم بـ

قراءة النص – الإشكاليات والمناهج

جامعة الوصل – الإمارات العربية المتحدة

2021

السيد جمعة الماجد

رئيس مجلس أمناء جامعة الوصل

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة السلام على من المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آهله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.. أما بعد.

فإن هذا الكتاب ثمرة يانعة، ونتاج قيِّم لما قُدِّم من بحوث، إلى المؤتمر الدولي الثاني للدراسات العليا الذي عُقد في جامعة الوصل بدبيّ يومي (25-24) من شهر نوفمبر لعام 2021م، وقد حمل عنوان (قراءة النص - الإشكاليات والمناهج)؛ حيث شرع هذا العنوان الباب على مصراعيه لطرح كثير من القضايا المحورية والمفاهيم الشائكة ذات الصلة بقراءة النص، في إطار محاور ثلاثة: أولها- النص بين المصطلح والمفهوم، وثانيها- قراءة النص بين التراث والمعاصرة، وثالثها- جدلية العلاقة بين النص وفهمه.

وبعد تحكيم الأبحاث المقدمة تم اختيار تسعة وعشرين بحثًا يعالجون قراءة النص من وجهتيه النظرية والتطبيقية، مع اتساع رقعة التطبيق لتشمل الأنماط المختلفة للنص: اللغوية، والشرعية، والاجتماعية، والإعلامية.

وكانت البحوث المختارة خير شاهد على ما اتسم به المشاركون من اختلاف في الثقافات، والبيئات، والمؤسسات المنتمين إليها، إلا أن جامعهم الأكبر ما تمتعوا به من خبرات عريضة، ورؤى متجددة، ومشاركات فاعلة.

وأما عن منهج ترتيب البحوث في هذا الكتاب فقد حاولنا أن نراعي فيها أولية التقديم، وفق الترتيب الزمني لجلسات المؤتمر، بغض النظر عن طبيعة النص أو نوع الخطاب الذي تناوله البحث؛ ذلك بعد أن قامت لجنة معنية بإعادة مراجعة وتدقيق تلك البحوث. وقد أفردنا باحثي (سمينار الوصل)، وهم طلاب الدراسات العليا الذين كان المؤتمر يرمي إلى أن يستفيدوا من زملائهم الباحثين في كل أرجاء المعمورة- أفردنا لهم قسمًا خاصًّا هو (سمينار الوصل).

ويسعدنا في هذا الصدد أن نسوق أبلغ معاني الشكر والتقدير لمعالي جمعة الماجد رئيس مجلس أمناء جامعة الوصل، لما أحاط به المؤتمر من رعاية كريمة، ولسعادة مدير الجامعة أ.د. محمد أحمد عبد الرحمن لدعمه الحثيث، ومتابعته المتواصلة، وتوجيهاته السديدة.

كما نقدم جزيل الشكر والتقدير إلى نيابة البحث العلمي واللجان العلمية، والتنظيمية، والتحكيمية، التي أسهمت في نجاح هذا المؤتمر، سائلين الله -تعالى- المزيد من الرقي والتقدم، والرفعة.

د. إبراهيم ربابعة

الرئيس التنفيذي للمؤتمر الدولي الثاني للبحث العلمي

التحليل اللغوي لألفاظ القرآن الكريم بين التراث والمعاصرة الزمخشري وابن عاشور أنموذجًا

د. أحمد محمد نجيب
جامعة إبراهيم جاجان – آغري– تركيا

د. مجاهد جمال الحوت
جامعة إبراهيم جاجان – آغري– تركيا

ملخّص

لقد كان ولا يزال القرآن الكريم منذ أوّل تنزّله معجزًا بألفاظه ومبانيه، جاذبًا إليه قلوب البلغاء وعقول العلماء، فعكفوا عليه دراسةً وتحليلًا، حتى وصل الزَّمان إلى جار الله الزمخشريّ فأتى بتفسير لغويٍّ بديعٍ في أسلوبه ونظمه جديدًا في طرحه وتحليله، وكان عمدةً لمن بعده في فهم ألفاظ الذّكر الحكيم، وسار على نهجه علماء الأمّة على مرّ العصور حتّى وصل الزمان إلى القرن العشرين ليأتي محمّد الطّاهر بن عاشور مجددًا لما بدأه الزمخشريّ بأسلوب يليق بعصره، ويفهمه ابن بيئته، فأبدع وزاد ورصّع، وحريٌّ بالمهتمّين بالتَّفسير اللغويّ لكتاب الله -عزّ وجلّ- أن يقفوا على هذين التفسيرين وما فيهما من نفائس وجواهر وقفة تحليل ومقارنة؛ لاستجلاء خطى العلماء القدماء والمعاصرين في فهمهم لكتاب رب العالمين.

وفي هذا البحث سيعمد الباحثان إلى إبراز أسلوب التحليل اللغوي في كلا التفسيرين وفق ما يأتي:

مدخل: أهمية التفسيرين بين نظائرهما لغويًا.

المبحث الأول: التحليل الصرفي لكتاب الله في تفسيري الكشاف والتحرير.

المبحث الثاني: التحليل النحوي.

المبحث الثالث: التحليل البلاغي.

خاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: التفسير، التفسير اللغوي، التحليل اللغوي، التفاسير القديمة، التفاسير المعاصرة.

Abstract

The Holy Qur'an has been has been and has remained miraculous with its words and structures, since its first revelation, attracting to it the hearts of rhetoricians and the minds of scholars such that they studied and analyzed it, until the time of jarallah Al-Zamakhshari came, he came with a wonderful linguistic interpretation in his style and organization, which is new in his presentation and analysis, and he was a pillar for those who came after him in the understanding of the words of wise remembrance, and the scholars of the nation followed his path throughout the ages, until there came the twentieth century when Muhammad At-tahir bin Ashoor came renewing what Al-Zamakhshari had started in a manner coresponding with his era and being understood by the children of his surroundings so he created, increased studded and its an opportunity for those who are interested in the linguistic interpretation of the Book of Allah the Almighty, to stand on these two interpretations and the preciousness and gems in them, with a pause for analysis and comparison.To clarify the footsteps of ancient and contemporary scholars in their understanding of the Book of the Lord of the Worlds.

In this research, the researchers will highlight the method of the linguistic analysis in botinterpretations according to the following:

Introduction: The importance of the two interpretations between their linguistic analogues. The first topic: the morphological analysis of the Book of Allah in the interpretation of Al-kashaaf and the Liberation.

The second topic: grammatical analysis.

The third topic: rhetorical analysis.

Conclusion: It includes the most important results and recommendations.

Keywords: interpretation/exegesis, linguistic interpretation, linguistic analysis, ancient interpretations, contemporary interpretations.

مدخل:

قبل الولوج في ثنايا البحث والحديث عن التّحليل اللغويّ لألفاظ القرآن الكريم بين التّراث والمعاصرة لا بدَّ لنا من التعريج على حياةِ العَلمَين اللذين كانا أساسًا للدراسة في بحثنا-رغم شهرتهما الواسعة؛ لإبراز مكانتهما اللغويّة مع التعرّض لقيمة تفسيريهما من الناحية اللغويّة؛ لما لذلك من أثرٍ عظيم في فهم تلك العقليّات التي أبدعت وأخرجت لنا ذلك التراث العظيم.

أولًا- الزمخشريّ وتفسيره: «الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل»:

هو محمود بن عمر بن محمّد بن عمر، الخوارزميّ، الزمخشريّ، الإمامُ الحنفيُّ، أبو القاسم. ولد سنة سبع وستّين وأربعمئة بزمخشر.[1] كان إمام عصره بلا مُدافع في التّفسير والحديث واللغة والنّحو وعلم البيان حيث جاب الأقطار طلبًا للعلم، وسعيًا للمعرفة. لُقّب بجار الله؛ لأنّه جاور بمكّة زمانًا. كان معتزليَّ الاعتقاد، مظاهرًا بذلك. وكان لشدّة علمه تُضرب إليه أكبادُ الإبل، ولقد أثنى عليه العلماءُ ثناءً حسنًا حاشا اعتزاليّاته المنتقدة عليه، وما دخل بلدًا إلا واجتمع النّاس عليه، وسارعوا للتتلمذ على يديه، فقد كان علّامة الأدب، ونسّابة العرب. من مصنَّفاته: «الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل»، و«نكت الأعراب في غريب الإعراب»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، و«الرّائض في علم الفرائض»، وغير ذلك كثير. مات سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة.[2]

وأمّا تفسيره «الكشَّاف» الذي نحن بصدد الحديث عنه فقد غلبت شخصيّة الزمخشري الاعتزاليّة على كلّ الجوانب الأخرى في تفسيره، فهو يحاول جاهدًا الانتصار لمذهبه العقديّ بكلّ طريقة، وقد بالغ في السّخرية من أهل السنّة، فهو لا يدع فرصة إلا ويكيل لهم الأوصاف القبيحة فتارةً يطلق عليهم: الحشويّة، وتارةً المشبّهة، وأخرى القدريّة، ولذلك نجد أنَّ الخصومةَ بينه وبين أهل السنَّة كبيرة، ولكنّنا لو نظرنا إلى هذا التّفسير-

---

1- زَمَخْشَر-بفتح أوّله وثانيه ثمّ خاء معجمة ساكنة، وشين معجمة، وراء مهملة-: قرية جامعة من نواحي خوارزم. معجم البلدان لياقوت الحموي (3/147)، والروض المعطار في خبر الأقطار للحميري (ص: 293).

2- وفيات الأعيان لابن خلّكان (5/168)، والعبر في خبر من غبر للذهبي (4/106)، وطبقات المفسّرين للسيوطيّ (ص: 120)، وطبقات المفسّرين للأدنه وي (ص: 172)، وطبقات المفسّرين للداودي (2/314).

بغضِّ النّظر عمّا فيه من اعتزاليات- فإنّنا نجد أنّه فريدٌ في بابه من حيث كونه مرجعًا لغويًّا هامًّا، [1] فقد أوضح مصنّفُه وجوهَ الإعجاز اللغوي في عدد كبير من آيات القرآن الكريم إضافةً إلى جمال النَّظم القرآنيّ وبلاغته، ودقّة معانيه في إطارٍ أدبيٍّ رائع، وإنشاءٍ بديع؛ لما له من إلمامٍ بعلوم اللغة العربيّة من بلاغة وبيان وأدب ونحو وصرف، ولقد أشار في مقدَّمة تفسيره على أنَّ من يتصدّى للتّفسير ينبغي عليه أن يبرع في علمين يختصَّان بالقرآن، هما: علم المعاني، وعلم البيان، فقال: «ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني وعلم البيان».[2]

وبناءً على ذلك فإنّنا نجد أثر الزمخشريّ في كشّافه واضحًا فيمن جاء بعده من المفسّرين لسبقه في علوم العربيّة لا سيّما الدراسات البيانيّة التي أبدع فيها، ولهذا قال ابن خلدون: «والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشّرح والتّعليم منه أكثر من غيره، وبالجملة فالمشارقة على هذا الفنّ أقوم من المغاربة وسببه -والله أعلم- أنّه كماليٌّ في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية توجد في العمران والمشرق أوفر عمرانًا من المغرب كما ذكرناه أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشريّ، وهو كله مبني على هذا الفنّ وهو أصله»،[3] ولو تتبّعنا أثر الكشّاف في الحركة العلميّة اللاحقة؛ لوجدنا أنّه من الصّعوبة بمكان أن نحصر حجم ذلك الأثر العظيم، ويكفي أن نشير إلى ما هو متعلّقٌ ببحثنا، من الناحية اللغوية؛ ليتبيّن لنا جهود الزمخشريّ وإبداعاته في هذا الجانب،

1- لقد امتدح العلّامة ابن خلدون الجانب اللغويّ في التّفسير مع الإشارة إلى ما فيه من اعتزاليات، فقال: «مِن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفنّ من التّفاسير: كتاب الكشّاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق إلا أنَّ مؤلِّفه من أهل الاعتزال في العقائد، فيأتي بالحِجَاج على مذاهبهم الفاسدة حيث تعرَّض في آي القرآن من طُرق البلاغة فصار ذلك للمحقِّقين من أهل السنَّة انحراف عنه، وتحذير للجمهور من مكامنه مع إقرارهم برسوخ قدمه فيما يتعلَّق باللِّسان والبلاغة، وإذا كان الناظر فيه واقفًا مع ذلك على المذاهب السنيّة مُحسِنًا للحجاج عنها فلا جرم أنَّه مأمون من غوائله فلتغتنم مطالعته لغرابة فنونه في اللسان». المقدّمة لابن خلدون (1/440).

2- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل (1/43).

3- المقدّمة لابن خلدون (1/552).

وقد كان أغلب من كتب في هذا المجال عالةً على الكشّاف، فمِن مُختصِرٍ[1] إلى شارحٍ[2] إلى مُخرّجٍ للشواهد النحويّة ومبيّنٍ لها[3] إلى جامعٍ بينه وبين غيره من كتب التّفسير التي تعنى باللغة.[4]

ثانيًا-ابن عاشور وتفسيره: «تحرير المعنى السَّديد، وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، أو ما يعرف اختصارًا بـ: «التّحرير والتّنوير»:

هو محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور، التونسيّ. ولد عام ستّة وتسعين ومئتين وألف. أحدُ أعلام الدّنيا في العصر الحديث، وشيخُ الإسلام، وإمامُ جامع

1- من هذه الاختصارات: «جوامع الجامع» لمحمد بن الحسن الطوسي (ت: 561هـ)، و«أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل» للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت: 692هـ)، ولعلّه أفضل الاختصارات، و«تقريب التّفسير» لقطب الدّين محمود الشيرازي (ت: 710هـ)، ومنها مصنّفات سمّيت بـ: «حاشية على الكشاف» لكلٍّ من: أحمد بن محمد الخجندي (ت: 802هـ)، وأحمد بن عبد الرحيم الكردي، أبو زرعة ابن الحافظ العراقي المشهور (ت: 826هـ)، وأحمد بن صالح ابن محمد بن صالح، المعروف بابن أبي الرّجال (ت: 1092هـ). الضوء اللامع في أعيان القرن التّاسع للسخاوي (1/336)، (2/194)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (1/452)، (2/1481)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (2/299)، وهدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين للبغدادي (6/72)، (6/142).

2- ثمّة شروح كثيرة للكشّاف، منها: «درر الأصداف في حلّ عقد الكشّاف» للفاضل اليمني يحيى بن قاسم العلوي (ت: 750هـ)، و«رغبة الرشاف من خطبة الكشّاف» للفيروز أبادي (ت: 816هـ)، و«غاية الإتحاف فيما خفي من كلام القاضي والكشّاف» لمحمد بن أحمد بن عيسى المغربي (ت: 1005هـ). الضوء اللامع للسخاوي (10/79)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (1/274)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (2/1479-1482)، وطبقات المفسّرين للأدنه وي (1/333)، ومعجم المفسّرين لنويهض (2/485).

3- من هذه المصنّفات: «شرح شواهد الكشاف» لخضر بن محمد الموصلي (ت: 1007هـ)، و«مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف» لمحمد عليان المرزوقي (ت: 1355هـ). كشف الظنون لحاجي خليفة (2/1482)، ومعجم المفسرين لنويهض (2/594)، وهنالك رسالة ماجستير حديثة حملت عنوان «شواهد النحو الشعرية في تفسير الكشاف للزمخشري- دراسة تحليلية» لعلي يعقوب سلامة، إشراف: حسن بن موسى الشاعر، الجامعة الهاشمية، 2006م.

4- من المصنّفات الجامعة للكشّاف وغيره من كتب التّفسير: «الإنصاف في الجمع بين الثعلبي والكشاف» لابن الأثير الجزري (ت: 606هـ)، و«مختصر الراشف من زلال الكاشف من التفاسير» اختصره صاحبه بدر الدين محمد المقري، المعروف بالقاذفي (ت: 705هـ) من الكشّاف مع المحاكمات من فوائد أبي العباس أحمد المهدوي، ومن تفسير بحر العلوم للسمرقندي ومن الكشف والبيان للثعلبي، و«إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود العمادي (ت: 982هـ)، جمع فيه درر الكشاف وغرر أنوار التنزيل، وأضاف إلى ذلك ما التقطه من تفاسير أخرى. كشف الظنون لحاجي خليفة (1/182)، (2/1627)، ومعجم المفسرين لنويهض (1/212)، (2/497).

الزيتونة، ورئيس المفتين، وقاضي الجماعة المالكيّة، وعضو مجامع اللغة العربيّة. كان أستاذًا للتّفسير والبلاغة في جامع الزيتونة. أدخل إصلاحاتٍ هامّة على نظام التّعليم فيها. كان جمَّ النّشاط غزير الفكر والإنتاج، تُزيّنهُ أخلاقٌ رضيّة، وتواضعٌ جمّ، وقد وصفه صديقه الشيخ الخضر حسين قائلًا: «وللأستاذ فصاحة منطق، وبراعة بيان، ويضيف إلى غزارة العلم، وقوّة النّظرِ صفاءُ الذوق، وسعةُ الاطّلاع في آداب اللغة». تلقّى علوم العربيّة والدّين على جهابذةٍ من علماء عصره، ودرس عليهم العديد من كتب النّحو، والبلاغة، والمنطق، وعلم الكلام، والفقه، والفرائض، والأصول، والحديث والسّيرة. اشتهر بالصّبر، وقوّة الاحتمال، وعلوّ الهمّة، والاعتزاز بالنّفس، والصّمود أمام الكوارث، والترفّع عن الدّنايا. من مصنّفاته: «أصول الإنشاء والخطابة»، و«أليس الصّبح بقريب»، و«التّحرير والتّنوير»، و«موجز البلاغة»، و«شرح قصيدة الأعشى الكبير»، وغيره كثير. مات سنة ثلاثٍ وتسعين وثلاثمئةٍ وألف.[1]

أمّا تفسيره «التّحرير والتّنوير» فهو أكثرُ مصنّفاته شهرةً في العالم العربيّ والإسلاميّ حيثُ طغى على باقي مؤلّفاته رغم أهمّيتها، ويعتبر تفسيره من أغنى كتب التّفسير في العصر الحديث من حيث المادّة اللغوية، والمناقشات النحوية التي أوردها فيه؛ إذ جمع فيه آراء المتقدّمين والمتأخّرين من المفسّرين والنّحاة، وقد اعتنى به أهل العلم عنايةً فائقة، فكتبوا حوله ما يجاوز خمسين بحثًا من رسائل الماجستير، [2] وأطروحات الدكتوراه، [3] وما ذلك إلا لأنّ صاحبه وضع فيه خلاصة علومه المتنوّعة التي تلقّاها عن شيوخه، وقد عبّر ابن عاشور عن تلك المزيّة بقوله: «فيه أحسن ما في التّفاسير، وفيه أحسن ممّا في التّفاسير»، [4] وهو بهذا يبيّن مدى اطّلاعه على كتب من سبقه من المفسّرين مع اختياره ما يراه الأفضل والأصوب من كتب من سبقه من أصحاب هذا الفنّ. يُعدُّ تفسيره جامعًا لكلّيات العلوم كما

1- الأعلام للزركليّ (6/174)، وتراجم المؤلّفين التونسيين لمحمّد محفوظ (3/304)، ومعجم المفسّرين لنويهض (2/540)، ومنهج ابن عاشور في الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة لحسن عبد الجليل (ص: 368).

2- منها على سبيل المثال: «دراسة أساليب القصر في تفسير التحرير والتنوير» لحفني محمد عبد الرحيم، مصر، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بأسيوط، و «ابن عاشور ومنهجه في التفسير» لعبد الله الريس، الرياض، أصول الدين، 1409ه، و «معاني صيغ القرآن الصرفية وتوظيفها في تفسير ابن عاشور إلى نهاية آل عمران» لريم بنت خالد العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود، 1430ه.

3- منها على سبيل المثال: «أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير -دراسة نحوية دلالية-» لإبراهيم سيد أحمد، عين شمس، 2008م، و«الاستعارة التمثيلية في التحرير والتنوير» لعلي محمد العطار، مصر، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، 1991م، و«الجهود البلاغية لمحمد الطاهر بن عاشور» لعبد الرحمن إبراهيم فودة، مصر، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، 1999م.

4- التّحرير والتّنوير للطاهر بن عاشور (1/8).

عبّر هو ذاته عنه، [1] ولقد اهتمَّ في تفسيره ببيان وجوه الإعجاز القرآني، ونُكَتِ البلاغة العربيّة ودقائقها، [2] وأساليب الاستعمال، وبيان تناسب اتّصال الآي بعضها ببعض، وأغراض السّور القرآنيّة، كما اهتمَّ بتبيين معاني المفردات اللغويّة بضبط وتحقيق خلت عن ضبطه كثير من قواميس اللغة على حدّ تعبيره، [3] وهو يعرض ذلك بطريقةٍ فلسفيّة ومنطقيّة؛ لتأثّره بهذين العِلمَين، وتمكّنه من مصطلحاتهما منذ الصّغر، فهو يُعدّ بذلك تفسيرًا بلاغيًّا، بيانيًّا، لغويًّا، عقلانيًّا، يعتمد فيه على تحليله العقليّ، مع عدم إغفاله للمأثور، والاهتمام به.[4]

استفاد ابن عاشور من كتب من تقدّمه من علماء التّفسير، وكان للكشّاف النّصيب الأكبر من تلك الاستفادة، [5] وما أكثر ما أشار إليه في تفسيره، ورغم إعجابه الشديد به، والثّناء عليه، وأنّه لا تكاد تخلو صفحة من الاستدلال برأيه والتأكيد عليه إلا أنّه لا يلبث أن ينقده نقدًا لاذعًا، ويقسو عليه بشدّة فيصفه بالتزييف، [6] والاستخفاف والتعسّف، [7] والتبجّح، [8] وتوهين القراءات المتواترة، [9] ولعلّ مردّ ذلك كلّه راجعٌ إلى اعتزاليات الزمخشريّ في تفسيره.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ كلا التّفسيرين من التّفاسير الهامّة والرائدة في الجانب اللغويّ، وهذا ما حدا بنا أن نجعلهما عمدةً لبحثنا لإبراز التّحليل اللغويّ فيهما مع ما يوجد من الفارق الزمنيّ بينهما؛ لتبيين أنّ الاستعمال اللغويّ لفهم آي القرآن الكريم لا بدّ منه مع

1- المرجع السّابق (1/5).

2- أشار إلى ذلك بقوله: «فنُّ دقائق البلاغة: هو الذي لم يخصّه أحدٌ من المفسّرين بكتابٍ كما خصّوا الأفانين الأخرى، من أجل ذلك التزمت ألا أُغْفِلَ التّنبيه على ما يلوح لي من هذا الفنّ العظيم في آية من آي القرآن كلّما أُلهِمته بحسب مبلغ الفهم، وطاقة التدبّر». التّحرير والتّنوير (1/8).

3- المرجع السّابق (1/8)

4- الطاهر بن عاشور وجهوده البلاغيّة في ضوء تفسير التّحرير والتنوير-المعاني والبديع- لرانية الشوبكي (ص: 18-17).

5- قال ابن عاشور: «والتّفاسير وإن كثيرة فإنّك لا تجد الكثير منها إلا عالة على كلامٍ سابق، بحيث لا حظّ لمؤلّفه إلا الجمع على تفاوت بين اختصار وتطويل، وإنّ أهمّ التّفاسير: تفسير الكشّاف»، واعتبره عمدةً في الإعجاز القرآني، وقد عقد مقارنةً بينه وبين المحرر الوجيز لابن عطيّة، فوجد أنَّ منحى البلاغة والعربيّة بالزمخشريّ أخصّ، ومنحى الشريعة على ابن عطيّة أغلب مع أنّ الاثنين يعتبران عضادتا الباب. التحرير والتنوير (1/7)، (1/16)، (1/106).

6- التحرير والتنوير (1/61).

7- المرجع السّابق (19/183).

8- المرجع السابق (9/92).

9- المرجع السّابق (8/103).

الأخذ بعين الاعتبار ذلك الفارق، وما يتطلّبه من تغيير في الأسلوب، ولغة الخطاب.

المبحث الأوّل: التّحليل الصرفيّ لكتاب الله في تفسيري الكشّاف والتّحرير

لابدّ للمُريد من فهمِ التَّحليل الصرفيّ في كلا الكتابين من الاطّلاع على منهجيهما باختصار، ومن ثمّ المقارنة بينهما لفهم آلية التّحليل الصرفيّ لديهما، ومدى تأثّر أو اختلاف أحدهما مع الآخر، وبناءً على ذلك يمكننا تلمّس منهجه وطريقته وفق ما يأتي:

التّحليل الصرفي في الكشاف:

اتَّبع الزمخشريُّ في كتابه منهجًا مضطردًا من خلال تفسيره لآيات الذكر الحكيم صرفيًّا وذلك من خلال:

1. **عدم ضبط وزن الفعل وذكر مصدره:** لا يقوم بذلك في الغالب إلا عند الضرورة، ومنه عند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: 2/106]، «روي أنَّهم طعنوا في النَّسخ، فقالوا: ألا ترون إلى محمّد يأمر أصحابه بأمرٍ ثمَّ ينهاهم عنه، ويأمرهم بخلافه، ويقول اليوم قولًا ويرجعُ عنه غدًا فنزل...، وقرئ ﴿مَا نُنسِخْ مِنْ آيَةٍ﴾ بضمِّ النّون من انسخ أو ننسأها...، وذكر أوجه القراءات، ونسخُ الآية إزالتها بإبدال أخرى مكانها، وإنساخها الأمر بنسخها، وهو أن يأمر جبريل عليه السلام بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها، ونسؤها تأخيرها وإذهابها لا إلى بدل، وإنساؤها أن يذهب بحفظها عن القلوب، والمعنى أنَّ كلَّ آية يذهب بها على ما تُوجبه المصلحة من إزالة لفظها وحكمها معًا أو من إزالة أحدهما إلى بدل أو غير بدل».[1]

2. **ذكرهُ لحالةِ الفعل من كونه لازمًا أو متعدّيًا تعريضًا لا تصريحًا:** وذلك في الغالب، ومنه المثال السَّابق حيث ذكر باب المتعدّي منه، ومعناه دون أن يصرّح بالتعدية، وفهم من خلال ذكره للمعنى، وإذا ذكره لربّما يذكر أكثر من باب له بلا ترجيح، فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: 2/20]، قال: «وأضاء إمَّا متعدّ بمعنى كلَّما نوّر لهم ممشى ومسلكًا أخذوه، والمفعول محذوف، وإمَّا غير متعدٍّ بمعنى كلَّما لمع لهم».[2]

1- الكشاف للزمخشري (1/201).

2- المصدر السّابق (1/119).

3. **ذكره معاني حروف الزيادة في وزن الفعل، ومدى أثرها على المعنى العام للآية دون تفصيل لها:** وذلك في الغالب، فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: 12/32]، قال: «الاستعصام: بناء مبالغة يدلُّ على الامتناع البليغ، والتحفّظ الشّديد، كأنّه في عصمة، وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه استمسك واستوسع الفتق، واستجمع الرأي، واستفحل الخطب، وهذا بيانٌ لما كان من يوسف عليه السّلام لا مزيد عليه، وبرهان لا شيء أنور منه، على أنَّه بريء ممّا أضاف إليه أهل الحشو مما فسّروا به الهمّ والبرهان»، [1] ومنه قول الله تعالى: ﴿مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: 39/23]. «اقشعرَّ الجلد: إذا تقبّض تقبضًّا شديدًا، وتركيبه من حروف القشع، وهو الأديم اليابس، مضمومًا إليها حرف رابع، وهو الراء؛ ليكون رباعيًّا، ودالًا على معنى زائد. يقال: اقشعرّ جلده من الخوف، وقف شعره، وهو مثل في شدّة الخوف، فيجوز أن يريد به الله سبحانه التمثيل، تصويرًا لإفراط خشيتهم، وأن يريد التّحقيق، والمعنى: أنّهم إذا سمعوا بالقرآن وبآيات وعيده: أصابتهم خشية تقشعرُّ منها جلودهم، ثمّ إذا ذكروا الله ورحمته وجوده بالمغفرة: لانت جلودهم وقلوبهم، وزال عنها ما كان بها من الخشية والقشعريرة».[2]

4. **ذكره لفروق الباب وحركته في القراءات:** فيرجّح بين القراءات أحيانًا، ويختار أقواها حسب سياق المعنى، ومنه: ﴿لَّمْ تَكُونُواْ بَالِغِيهِ إِلاَّ بِشِقِّ الأَنفُسِ﴾ [النّحل: 16/7]، حيث قال: «بشقّ الأنفس، بكسر الشين وفتحها، وقيل: هما لغتان في معنى المشقَّة، وبينهما فرق: وهي أنَّ المفتوح مصدر شقّ الأمر عليه شقًّا، وحقيقته راجعة إلى الشقّ الذي هو الصدع، وأمَّا الشقّ فالنّصف كأنَّه يذهب نصف قوته؛ لما يناله من الجهد»، [3] ومنه: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النّحل: 16/54]، حيث قال: «وقرأ قتادة كاشف الضرّ، على: فاعل بمعنى فعل، وهو أقوى من كشف؛ لأنَّ بناء المغالبة يدلُّ على المبالغة».[4]

1- الكشاف للزمخشري(2/440).
2- المصدر السّابق (4/125).
3- المصدر السّابق (2/556).
4- المصدر السّابق (2/571).

التّحليل الصرفي في التحرير والتنوير:

1. **توسُّعه في ذكر باب الفعل وضبطه:** ومنه، عند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آَيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: 2/106]، قال: «قرأ الجمهور: ننسخ بفتح النّون الأولى، وفتح السّين، وهو أصل مضارع نسخ، وقرأه ابن عامر بضمِّ النّون الأولى، وكسر السّين على أنّه مضارع أنسخ مهموزًا بهمزة التعدية أي نأمر بنسخ آية.[1]

2. **ذكرهُ لحالةِ الفعل من كونه لازمًا أو متعدّيًا تصريحًا:** من نحو المثال السابق، ويرجّح بين الأقوى أو المناسب للآية حسبما يقتضيه السِّياق، نحو قول الله تعالى: ﴿فلما أضاءت ما حوله﴾ وأضاء، يجيء متعديًا، وهو الأصل؛ لأنَّ مجرّده: ضَاء فتكون حينئذٍ همزته للتعدية، كقول أبي الطمحان القيني:

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم دُجى الليل حتى ثقب الجزع ثاقبه[2]

ويجيء قاصرًا بمعنى: ضاء، فهمزته للصيرورة. أي: صار ذا ضوء فيساوي ضاء، كقول امرئ القيس يصف البرق:

يُضِيء سنَاهُ أو مصابيحُ راهبٍ أهانَ السَّليط بالذُّبالِ المُفَتِّل[3]

والآية تحتملهما، أي: فلمَّا أضاءت النَّار الجهات التي حوله، وهو معنى ارتفاع شعاعها وسطوع لهبها، فيكون ما حوله موصولًا مفعولًا لأضاءت وهو المتبادر، وتحتمل أن تكون من أضاء القاصر أي أضاءت النار، أي: اشتعلت وكثر ضوؤها في نفسها، ويكون ما حوله على هذا ظرفًا للنَّار، أي: حصل ضوء النَّار حولها غير بعيد. عنها».[4]

3. **ذكرهُ معاني حروف الزيادة في وزن الفعل، ومدى أثرها على المعنى العامّ للآية مع تفصيل لها في الغالب، وربما لا يفعل:** فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: 12/32]، قال: «﴿فَاسْتَعْصَمَ﴾: مبالغة في عصم نفسه، فالسّين والتّاء للمبالغة، مثل: استمسك، واستجمع الرأي، واستجاب.

1- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور(1/655).

2- البيت من البحر الطويل. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (13/12)، وزهر الآداب وثمر الألباب للقيرواني (1/451)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (8/96).

3- البيت من البحر الطويل. ديوان امرؤ القيس (ص: 24).

4- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (1/308).

فالمعنى: أنَّه امتنع امتناع معصوم، أي جَاعلًا المراودة خطيئة عصم نفسه منها»، [1] ومنها: «تَقْشَعِرُّ مِنْهُ: تقشعر من سماعه وفهمه، فإنَّ السَّماع والفهم يومئذٍ متقارنان؛ لأنَّ السَّامعين أهل اللسان. يقال: اقشعرَّ الجلد، إذا تقبَّض تقبّضًا شديدًا كالذي يحصل عند شدّة برد الجسد ورعدته، يقال: اقشعرَّ جلده: إذا سمع أو رأى مَا يثير انزعاجه ورَوعه، فاقشعرارُ الجلود كناية عن وجل القلوب الذي تلزمه قشعريرة في الجلد غالبًا».[2]

4. **ذكره لفروق الباب وحركته في القراءات:** حيث يوجّه القراءات أحيانًا، ولا يقوّي أحدها على الأخرى، حيث قال: «والشِّقّ بكسر الشين في قراءة الجمهور: المشقّة، والباء للملابسة والمشقَّة: التَّعب الشّديد، وما بعد أداة الاستثناء مستثنى من أحوالٍ لضمير المخاطبين، وقرأ أبو جعفر إلا بشقِّ الأنفس بفتح الشّين، وهو لغة في الشِقّ المكسور الشين»، [3] ومنه: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْىِ﴾ [هود: 11/27]، قال: «باديَ قرأه الجمهور بياء تحتية في آخره على أنَّه مشتقّ من بدَا المقصور إذا ظهر، وألفهُ منقلبة عن الواو لما تحركت وانفتح ما قبلها، فلمَّا صيغ منه وزن فاعل، وقعت الواو متطرّفة إثر كسرة فقلبت ياء، والمعنى فيما يبدو لهم من الرأي دون بحث عن خفاياه ودقائقه، وقرأه أبو عَمرو وحده بهمزة في آخره على أنَّه مشتقٌّ من البداء، وهو أوّل الشيء، والمعنى: فيما يقع أوّل الرأي، أي دون إعادة النَّظر لمعرفة الحقّ من التمويه، ومآل المَعْنَيَينِ واحد».[4]

بين الزمخشري وابن عاشور:

ممّا تقدّم في الأمثلة السابقة فإنَّه يتبين لنا أنَّ الفارق الزمنيّ، والمحيط الاجتماعي والعلمي الذي سُطّر فيهما التّفسيرين واضح من حيث إنّ:

1. كانت عبارات الزمخشريّ مختصرة غالبًا بينما كانت عبارات الطّاهر بن عاشور أكثر تفصيلًا وتوسّعًا، ربّما لملكةِ أهل العصر الأوّل، ولفهم المصطلحات أكثر ممَّا في عصر الطّاهر بن عاشور.

1- المرجع السّابق (12/264).
2- المرجع السّابق (23/388).
3- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (14/106).
4- المرجع السابق (12/48).

2. كان الزمخشريّ ولا يزال عمدة المفسّرين من بعده، وهم عالة عليه رغم وجود فارق في نسبة الاستفادة منه، حسب منهج كلّ مفّسر، ومنهم ابن عاشور ذاته.

3. لم يكن ابن عاشور موافقًا للزمخشريّ دائمًا حاله كحال كثير من المفسِّرين من قبل، وافقه في مسائل، شرح بعضها، واكتفى بما لدى الزمخشريّ في بعضها الآخر، وانتقد وردَّ البعض الآخر، وسأذكر فيما يأتي بعض الأمثلة الصرفية على ذلك:

- موافقته للزمخشري: فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿وقفَّينا على آثارهم﴾ [المائدة: 5/46]، قال الزمخشريّ فيها: «قفّيته مثل عقبته إذا اتّبعته ثمّ يُقال: قفّيته بفلان، وعقبته به فتعدّيه إلى الثّاني بزيادة الباء، فإن قلت: فأين المفعول الأول؟...»، [1] حيث قال ابن عاشور: «قفّيناهنا معدّيًا للفعل اقتضى مفعولين: أوّلهما: الّذي كان مفعولًا قبل التّضعيف، وثانيهما: الّذي عُدّي إليه الفعل، وذلك على طريقة باب كَسَا؛ فيكون حقّ التّركيب: وقفَّيناهم عيسى ابن مريم، ويكون إدخال الباء في (بعيسى) للتّأكيد، مثل وامسحوا برؤوسكم، وإذا جعل التّضعيف لغير التّعديّة بل لمجرّد تكرير وقوع الفعل، مثل جَوّلت وطوّفت كان حقّ التّركيب: وقفّيناهم بعيسى ابن مريم وعلى الوجه الثّاني جرى كلام الكشّاف فجعل باء (بعيسى) للتّعدية، وعلى كلا الوجهين يكون مفعول قفّينا محذوفًا يدلُّ عليه قوله على آثارهم».[2]

- مخالفته للزمخشريّ: فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [6/71]، قال الزمخشري: «اسْتَهْوَتْهُ قلت: هو استفعال، من هوى في الأرض إذا ذهب فيها، كأنَّ معناه: طلبت هويه، وحرصت عليه»، [3] وعارضه ابن عاشور بقوله: «والاستهواءُ استفعال، أي طلب هَوى المرء ومحبّتِه، أي استجلاب هَوى المرء إلى شيء يحاوله المستجلِب، وقرّبه أبو علي الفارسي بمعنى همزة التعدية، فقال: استهواه بمعنى أهواه مثل استزلّ بمعنى أزلّ، ووقع في الكشّاف أنَّه استفعال من هَوَى في الأرض إذا ذهب فيها، ولا يعرف هذا المعنى من كلام أئمَّة اللغة، ولِم يذكره هو في الأساس مع كونه ذكر كالذي استهوته الشياطين ولم يُنبِّه على هذا مَن جاء بعده».[4]

1- الكشاف للزمخشري (1/672).
2- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (6/218).
3- الكشاف للزمخشري (2/36).
4- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (67/301).

المبحث الثّاني: التحليل النحويّ لكتاب الله في تفسيري الكشّاف والتّحرير

إنّ إدراك المعنى الصحيح للآيات هو غاية الغايات، ولذلك اهتمَّ الزمخشريّ في تفسيره بعلوم اللغة العربيّة عمومًا، والنّحو خصوصًا، فعن طريق الإعراب يتمّ تحديد المعنى ومغزى الكلام.

التحليل النحويّ في الكشاف:

ولد الزمخشريّ بعد تكامل مدرستي البصرة والكوفة اللغويتين، حيث يعتبر المبرد (ت: 285هـ) آخر حلقة من حلقات علماء المدرسة البصريّة، وثعلب (ت: 291هـ) آخر حلقة من حلقات علماء المدرسة الكوفيّة، وقد توفّي الزمخشريّ سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة، ممّا يعني أنّه من علماء اللغة المتأخّرين، [1] وبناءً على ذلك يمكننا تلمّس منهجه وطريقته في التحليل النحويّ في تفسيره وفق ما يأتي:

1. **بصريُّ المدرسة:** كان ميله للمدرسة البصريّة واضحًا في كشّافه، حيث يعبّر عن البصريين بقوله (أصحابنا). قال في مصنّفه الفائق: «التبشبش بالإنسان: المسرَّةُ بهِ، والإقبال عليه، وهو من معنى البشاشة لا من لفظها عند أصحابنا البصريين»، [2] وهو يأخذ برأيهم في الأعمِّ الأغلب، كما فعل -على سبيل المثال لا الحصر-عندما أجاز تقديم الخبر على المبتدأ على رأي البصريين في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة 2/283]، خلافًا للكوفيين الذين يمنعوه حيث لا يتقدّم عندهم الخبر على المبتدأ، [3] مثل: قائم زيد.

2. **موافقٌ للمدرسة الكوفيّة أحيانًا:** إذا توافق مذهبهم مع المعنى، كما جاء في الكشاف مثلًا عند قول الله تعالى: ﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء 4/63]: «فإن قلت: بم تعلَّق قوله ﴿فِي أَنْفُسِهِمْ﴾؟ قلت: بقوله: ﴿بَلِيغًا﴾، أي: قل لهم قولًا بليغًا في

1- النحو في كشّاف الزمخشري دراسة نقدية مفصلّة لغالب ياووز (ص: 799).

2- الفائق في غريب الحديث (1/110).

3- الكشاف للزمخشري (1/356)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (1/65)، وجاء في كتابه المفصّل بأنّ سبب رفع خبر إنّ وأخواتها بالحرف، وهو مذهب البصريين، وهو عند الكوفيين مرتفعٌ بما كان مرتفعًا به كما كان مع المبتدأ. المفصّل للزمخشري(ص: 48)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (1/176)، وشرح المفصّل لابن يعيش (1/254)

أنفسهم، مؤثّرًا في قلوبهم».[1]

3. **مستقلّ بالاجتهاد:** قد يكون له أحيانًا اجتهاده الخاصّ في بعض المسائل، فعند قول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة 9/71] قال الزمخشريّ: «السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكّد الوعد، كما تؤكّد الوعيد في قولك: سأنتقم منك يومًا، تعني أنّك لا تفوتني وإن تباطأ ذلك»، [2] وهو يعتدُّ باجتهاده واستقلاليّته، حيث قال: «ولا تكن في الترجيح بين مذهبين كالهمزة الواقعة بين بين».[3]

4. **تعدّد أوجه الإعراب:** يتعرّض الزمخشريّ لكثيرٍ من أوجه الإعراب إذا كان في ذلك خدمة وتوضيحًا للمعنى، مع إغفاله في الأعمّ الأغلب العزو للقائل، وعليه فقد كان يوجّه الإعراب وفقًا لذلك، ومن أمثلة ذلك: عند تعرّضه لقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (208) ذِكْرَى وَمَا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾ [الشعراء 209-26/208]، قال الزمخشريّ: «﴿ذِكْرَى﴾: منصوبة بمعنى تذكرة. إمَّا لأنّ (أنذر، وذكر) متقاربان، فكأنَّه قيل: مذكرون تذكرة، وإمّا لأنَّها حال من الضمير في منذرون أي: ينذرونهم ذوي تذكرة، وإمّا لأنَّها مفعول له؛ على معنى: أنَّهم ينذرون لأجل الموعظة والتذكرة، أو مرفوعة على أنَّها خبر مبتدأ محذوف، بمعنى: هذه ذكرى، والجملة اعتراضية، أو صفة بمعنى: منذرون ذوو ذكرى، أو جعلوا ذكرى لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها. ووجهٌ آخر؛ وهو أن يكون ذكرى متعلقة بأهلكنا مفعولًا له. والمعنى: وما أهلكنا من أهل قرية ظالمين إلا بعدما ألزمناهم الحجَّة بإرسال المنذرين إليهم؛ ليكون إهلاكهم تذكرة وعبرة لغيرهم، فلا يعصوا مثل عصيانهم».[4]

1- علّق أبو حيّان على ذلك بأنّ تعليق الزمخشريّ في أنفسهم بقوله بليغًا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنّ معمول الصفة لا يتقدّم عندهم على الموصوف، وأجاز ذلك الكوفيون الكشاف للزمخشري (1/558-559)، والبحر المحيط لأبي حيّان (3/294).

2- عقّب على ذلك ابن هشام قائلًا: «والّسين مفيدة للاستقبال إذ الاستمرار إنّما يكون في المستقبل، وزعم الزمخشريّ أنّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنّه واقعٌ لا محالة، ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجههُ أنّها تفيدُ الوعد بحصول الفعل فَدُخُولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده، وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة 2/137]، ومعنى السين أنَّ ذلك كائنٌ لا محالة، وإن تأخَّر إلى حين، وصرَّح به في سورة براءة، فقال: في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ السّين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكّد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت سأنتقم منك. الكشاف للزمخشري (1/222)، (2/275)، ومغني اللبيب لابن هشام (1/185).

3- مقامات الزمخشري للزمخشري (ص: 221).

4- الكشّاف للزمخشري (3/343).

5. **إشارته إلى عدّة فروق في المعنى لما يحتمله اللفظ الظاهر؛** ليزيد من وضوحه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آَمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[الأعراف 7/75]، قال الزمخشريّ: «فإن قلت: الضمير في ﴿مِنْهُمْ﴾ راجع إلى ماذا؟ قلت: إلى﴿قَوْمِهِ﴾ أو إلى ﴿الَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ﴾. فإن قلت: هل لاختلاف المرجعين أثر في اختلاف المعنى؟ قلت: نعم، وذلك أنَّ الرَّاجع إذا رجع إلى قومه فقد جعل ﴿مَنْ ءامَنَ﴾: مفسّرًا لمن استضعف منهم، فدلَّ أن استضعافهم كان مقصورًا على المؤمنين، وإذا رجع إلى الذين استضعفوا لم يكن الاستضعاف مقصورًا عليهم، ودلّ أنَّ المستضعفين كانوا مؤمنين وكافرين.[1]

6. **ميله إلى التعليل: ومن أمثلة ذلك:** عند تعرّض الزمخشريّ لقول الله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف 7/74]، قال: «فإن قلت: علام انتصب ﴿بُيُوتًا﴾؟ قلت: على الحال، كما تقول: خِطْ هذا الثوب قميصًا، وابْرِ هذه القصبة قلمًا، وهي من الحال المقدّرة؛ لأنَّ الجبل لا يكون بيتًا في حال النحت، ولا الثوب ولا القصبة قميصًا وقلمًا في حال الخياطة والبري».[2]

7. **لجوؤه إلى القياس:** نهج الزمخشريّ كونه معتزليًّا منهج أئمّة القياس من المعتزلة، حيث يعمد إليه، ويجعله أحد أصول العربيّة في قواعدها، [3] فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنِ﴾، قال: فإن قلت كيف تقول الله رحمان أتصرفه أم لا؟ قلت أقيسه على أخواته من بابه: أعني: نحو عطشان وغرثان وسكران فلا أصرفه. فإن قلت: قد شرط في امتناع صرف فعلان أن يكون فعلان فعلى، واختصاصه بالله يحظر أن يكون فعلان فعلى. فلم تمنعه الصرف؟ قُلت: كما حظر ذلك أن يكون له مؤنَّث على فعلى كعطشى، فقد حظر أن يكون له مؤنث على فعلانة كندمانة، فإذًا لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص العارض فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص وهو القياس على نظائره».[4]

8. **استعانته بالآيات الكريمة على بعض المسائل النحويّة؛ لإيضاحها:** كمسألة الاستثناء في قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم

1- الكشاف للزمخشري (2/115).
2- المصدر السابق (2/115).
3- النّحو في كشّاف الزمخشري لغالب ياووز (ص: 840).
4- الكشّاف للزمخشري (1/50).

53/32]، قال الزمخشريّ: «ولا يخلو قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّمَمَ﴾ من أن يكون استثناءً منقطعًا أو صفة، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا اٰلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [الأنبياء: 21/22]، كأنَّه قيل: كبائر الإثم غير اللمم، وآلهة غير الله».[1]

9. **الموازنة بين آيتين متقاربتين في المعنى:** كما فعل عندما قارن بين عدم دخول الفاء في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: 2/262]، وبين دخولها في قوله تعالى -بعدها-: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: 2/274]، قال: «الموصول لم يضمن ههنا معنى الشرط، وضمنه ثمَّة، والفرقُ بينهما من جهة المعنى أنَّ الفاء فيها دلالة على أنَّ الإنفاق به استحقَّ الأجر، وطرحها عار عن تلك الدلالة».[2]

10. **حكمه على بعض القراءات المتواترة بالضعف:** بل ونقدِ أصحابِها نقدًا لاذعًا بحجّة مخالفتها للقواعد النحويّة، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 6/127]، قال: «وأمَّا قراءة ابن عامر: ﴿قتلُ أولادَهم شُركائِهم﴾ برفع القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظَّرف، فشيءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا».[3]

11. **استعانته بالأحاديث الشريفة كشاهدٍ في المسائل النحويّة:** وإن كان مقلّا بها، على خلاف المعهود به عند النّحاة ممّن سبقه، كما فعل عندما تعرّض لمعنى قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 17/16]، قال: «وقد فسَّر بعضهم: ﴿أَمَرْنَا﴾: بكثَّرنا، وجعل أمرته فأمر من باب فعلته ففعل، كثبرته فثبر، وفي الحديث: «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة»، أي: كثيرة النّتاج».[4]

12. **معتزليّ المذهب:** ساند الزمخشريّ مذهبه الاعتزاليّ في عددٍ من القضايا النحويّة حيث خرّجها وفق رؤيته، فمن ذلك تجويزه تعدّي الفعل «جعل» إلى واحدٍ ليكون بمعنى «خلق» في قول الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾

1- المصدر السابق (4/426).
2- الكشّاف للزمخشري (1/339).
3- الكشّاف للزمخشري (2/66).
4- المصدر السّابق (2/612).

[الزخرف: 43/3]، قال: «﴿جَعَلْنَاهُ﴾ بمعنى صيرناه معدّى إلى مفعولين. أو بمعنى خلقناه معدّى إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: 6/1].[1]

التحليل النحويّ في التّحرير والتّنوير:

اهتمّ ابن عاشور في تفسيره بالمسائل النحويّة اهتمامًا كبيرًا، فلا تكاد تخلو آية من كتاب لها إلا ويقوم بتحليل مفرداتها وجملها، ويتعرّض لإعرابها، ويمكننا تلمّس منهجه وطريقته في التحليل النحويّ في تفسيره وفق ما يأتي:

1. **مستقلٌّ بالاجتهادِ، غيرملتزم بمدرسةٍ ما:** قديكون له -أحيانًا- اجتهاداتٌ وترجيحاتٌ خاصّة في بعض المسائل النحويّة مع التّعليل، فعند تعرّضه على سبيل الله لتفسير قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 3/6]، قال: «وجرى في كلام بعض أهل العربيَّة أنَّ فتحة ﴿كَيْفَ﴾ فتحة بناء، والأظهر عندي أنَّ فتحة كيف فتحة نصب لزِمَتْها؛ لأنّها دائمًا متّصلة بالفعل فهي معمولة له على الحالية أو نحوِها، فلملازمة ذلك الفتح إياها أشبهت فتحة البناء»، [2] وهذه المسألة ممّا سكت عنها الزمخشري في كشّافه، [3] ورأي ابن عاشور هذا مخالفٌ لرأي الجمهور مرجوحٌ؛ لقوّة أدلّتهم.[4]

2. **تعدّد أوجه الإعراب:** يتعرّض ابن عاشور لكثيرٍ من أوجه الإعراب؛ لأنّ ذلك سيزيدها إثراءً في المعنى، فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: 19/10]، قال: «وأُكِّد ذلك هنا بوصفها ب ﴿سَوِيًّا﴾ أي ثلاث ليال كاملة، أي بأيّامها،... وفسّر أيضًا ﴿سَوِيًّا﴾ بأنّه حالٌ من ضمير المخاطب، أي حال كونك سويّا، أي بدون عاهة الخَرَس والبكَم.[5]

3. **تعدّد المعاني التي تحتملها الآيات:** يرى ابن عاشور أنّ جميع المعاني التي يحتملها التركيب القرآني مرادة من قبل المُنزِل ما لم يكن هنالك مانعٌ صريح أو غالب من

1- المصدر السّابق (4/240).
2- التحرير والتنوير لابن عاشور (3/152).
3- الكشاف للزمخشري (1/364).
4- إعراب القرآن للنحاس (1/206)، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (4/1425)، والمحرر الوجيز لابن عطية (1/113)، والدر المصون للسمين الحلبي (1/237).
5- التحرير والتنوير لابن عاشور (74-16/73).

دلالة شرعيّة أو لغويّة أو توقيفيّة، [1] فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿إِنَّه هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: 17/1]، قال: «الأظهرُ أنَّ الضميرين عائدان إلى النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وقاله بعض المفسرين.. ولكنَّ جمهرة المفسرين على أنَّه عائد إلى الله تعالى، ولعلَّ احتماله للمعنيين مقصود، وقد تجيء الآيات محتملة عدّةَ معانٍ، واحتمالها مقصود تكثيرًا لمعاني القرآن، ليأخذ كل منه على مقدار فهمه».[2]

4. **ميله إلى التّحليل والتّعليل:** ذكرنا سابقًا استفادة ابن عاشور ممّن سبقه من المفسّرين لا سيّما الزمخشريّ، فهو عندما ينقل الآراء لا يكتفي بذلك فحسب، وإنّما يعمدُ إلى تحليلها وتعليلها، وأحيانًا نقدها إن كان ثمّة داعٍ لذلك، فمن ذلك عند تعرّضه لقول الله تعالى: ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: 7/25]، قال: «أُعيدَ فعلُ القول في هذه الجملة مستأنفًا غير مقترن بعاطف، ولا مُستغنىً عن فعل القول بواو عطف، مع كون القائل واحدًا، والغرضُ متّحدًا، خروجًا عن مقتضى الظّاهر؛ لأنّ مقتضى الظاهر في مثله هو العطف، وقد أهمل توجيهَ ترك العطف جمهورُ الحذّاق من المفسّرين: الزمخشريّ وغيره، ولعلّه رأى ذلك أسلوبًا من أساليب الحكاية»، [3] فهو يستغربُ إهمال الزمخشريّ لترك توجيه العطف في الآية الكريمة رغم كونه من الحذّاق، [4] ولكنّه لم يلبث أن اعتذر له على أنّه ربّما رأى ذلك من أساليب الحكاية.

5. **إظهاره لقيمة التراكيب المقاصديّة في الآيات:** يقوم ابن عاشور بتفكيك التركيب القرآني؛ لإظهار المعنى المراد من ورائه، فعند تعرّضه لتفسير قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: 2/219]، قال: «كان سؤالهم عن الخمر والميسر حاصلًا مع سؤالهم ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾، فعطفت الآية التي فيها جَوابُ سؤالهم ﴿ماذا ينفقون﴾ على آية الجواب عن سؤال الخمر والميسر، ولذلك خولف الأسلوب الذي سلف في الآيات المختلفة بجمل ﴿يسألونك﴾ بدون عطف فجيء بهذه معطوفة بالواو على التي قبلها، ومناسبة التركيب أنَّ النهي عن الخمر والميسر يتوقّع منه تعطّل إنفاق

1- المرجع السابق (1/94).
2- المرجع السابق (15/22).
3- التحرير والتنوير لابن عاشور (8/69).
4- الكشاف للزمخشري (2/93).

عظيم كان ينتفع به المحاويج... ولإظهار ما يدفع توقعهم تعطيل نفع المحاويج وصلت هذه الآية بالتي قبلها بواو العطف».[1]

6. **إظهاره لقيمة معاني الأدوات في الآيات:** قارن ابن عاشور بين فاء الفصيحة وفاء الشرط، فعند تعرّضه لقول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: 5/4]، قال: «والفاء في قوله: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ فاء الفصيحة[2] في قوله: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ﴾ إن جعلت (ما) من قوله: ﴿وما علّمتم﴾ موصولة، فإن جعلتها شرطية فالفاء رابطة للجواب»، [3] وهذا يعني أنَّ المعنى يختلف باختلاف نوع (الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾.

7. **اعتماده للقراءات المتواترة:** يأخذ ابن عاشور بالقراءة المتواترة، وإن خالفت قواعد اللغة، فكيف إن كان لها وجه عند العرب، وهو يرى أنَّ مدوّنات النّحو ما قُصِد بها إلا ضبط قواعد العربيّة الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربيّة، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقرّاء حجّة على النّحاة دون العكس، وهو يأخذ على الزمخشريّ ردّه لقراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿قتلُ أولادَهم شُركائِهم﴾ برفع القتل، ونصب الأولاد، وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظَّرف، قال: «والذي حَمَله على ذلك أنّه رأى في بعض المصاحف: ﴿شركائهم﴾ مكتوبًا بالياء، وهذا جريٌ على عادة الزمخشريّ في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دُوّن عليه علم النّحو، لتوهّمه أنّ القراءات اختيارات وأقيسة من القُرّاء، وإنَّما هي روايات صحيحة متواترة، وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة»؛[4] لأنَّ الإعراب يبيّن معاني الكلمات ومواقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجرّ بحيث لا لبس فيه، وكلماتها ظاهرٌ إعرابها عليها، فلا يُعدُّ ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التّعقيد المخلّ بالفصاحة، فهو يرى أنَّ الفصل بين المضاف

1- التحرير والتنوير لابن عاشور (2/351).

2- هي التي يحذف فيها المعطوف عليه مع كونه سببًا للمعطوف، وقيل: سمّيت فصيحة؛ لأنَّها تفصح عن محذوف، وتفيد بيان سببيته. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية للكفوي (ص: 676).

3- التحرير والتنوير لابن عاشور (6/115).

4- التحرير والتنوير لابن عاشور (8/103).

والمضاف إليه بالمفعول لا يُناقض الفصاحة، فالفاصل ليس أجنبيًّا عن المضاف والمضاف إليه، ومسألة الفصل بين المُتضايفين فيها خلافٌ بين النّحاة، فقد أجازها الكوفيون، ومنعها البصريون، وبهذا وافق الزمخشريّ مذهب البصريّين، ولمّا كانت قراءة ابن عامر من القراءات المتواترة فلا عبرة لردّ الزمخشريّ لها مع ثبوتها بالتواتر.[1]

بين الزمخشري وابن عاشور

من خلال ما سبق يتبيّن لنا أنّ ثمّة جامع بين الزمخشري وابن عاشور في تفسيريهما فكلاهما ينحيان المنحى اللغوي، ويعرضان للمسائل النحويّة وإعرابها، ويعتمدان على التَّحليل النحويّ كآليّة للتوصّل إلى فهم مدلول التّراكيب القرآنيّة، ولكنَّ ابن عاشور يتميّز عن الزمخشري في بعده المقاصديّ؛ لتوضيح المعنى المراد من ورائه، وتَعَقُّبِه على الزمخشريّ في كثيرٍ من أقواله، وهو في ذلك إمّا موافقٌ له فيما ذهب إليه مستحسنٌ لآرائه، [2] أو محلّلٌ ومناقشٌ لها، أو رافضٌ لاجتهاداته ناقدٌ لها-كما مرَّ معنا، وذلك رغم اعترافه بأنّ الزمخشريّ إمامٌ في هذا المجال مقدّمٌ في هذا الباب، وبذلك تتّضح لنا شخصيّة ابن عاشور الفذّة التي لا تكتفي بالنقل عن السّابقين دون تدقيقٍ أو تمحيص ممّا يعني أنّ فحول أهل اللغة من المعاصرين يستمدّون العلمَ عمّن سبقهم، وينهلون من معينهم، وفي الوقت ذاته يضعون ذلك على مائدة البحث والتّحقيق.

المبحث الثّالث: التّحليل البلاغي لكتاب الله في تفسيري الكشّاف والتّحرير

ذكرنا في الفصول السابقة أنَّ الزمخشريّ أبرز عناية فائقة في تبيين الوجوه النحوية والصرفية لكلام الله عزّ وجلّ، ولكنَّ الذي لا يمكن إنكاره أنَّ الزمخشريّ أولى البلاغة عناية أكبر وخاصة جعلُه عِلمي المعاني والبيان من علوم القرآن بقوله في مقدّمة تفسيره «ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في عِلمين مختَّصين بالقرآن، وهما

1- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك للصبّان (1/415).

2- من ذلك: عند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 2/21]، ذكر ابن عاشور أنّ من معاني (لعلّ) إفادةُ الإطماع مستدلًّا بما ذهب إليه الزمخشريّ في ذلك. قال: «أنَّ لعلَّ للإطماع، تقول للقاصد لعلَّك تنال بغيتك، قال الزمخشري: وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن. والإطماعُ أيضًا معنى مجازي للرجاء؛ لأنَّ الرّجاء يلزمه التّقريب، والتّقريب يستلزمُ الإطماع فالإطماع لازم بمرتبتين». التحرير والتنوير لابن عاشور (1/329).

علم المعاني وعلم البيان، وتمهّل في ارتيادهما آونة وتعب في التنقير عنها أزمنة»، [1] بل لم يقف عند هذا الحدّ من اهتمامه بهذين العلمين بل جعلهما من أهمّ أسباب تأليفه لهذا التفسير، بقوله: «رأيت إخواننا في الدّين من أفاضل الفئة الناجية العدلية الجامعيين بين علم العربية والأصول الدينية كلّما رجعوا إليّ في تفسير آية فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب أفاضوا في الاستحسان والتعجب، واستَطْيَروا شوقا إلى مُصنَّف يضمُّ أطرافًا من ذلك حتى اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل فاستعفيت فأبوا إلا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدّين وعلماء العدل... هذا العلم فضلًا أن تترقى إلى الكلام المؤسس على عِلمي المعاني والبيان فأمليت عليهم مسألة في الفواتح، وطائفة من الكلام في حقائق سورة البقرة... وإنّما حاولت به التنبيه على غزارة نكت هذا العلم، وأن يكون لهم منارًا».[2]

وبناءً على ذلك فإنّنا سنذكر منهجه في تفسيره في هذا الجانب دون الإطالة؛ لأنّه جعل جُلَّ اهتمامه بتفسيره من هذا النوع، ولا يتّسع سرد المنهج والميزات كاملة في هذه العجالة، وقد توسع أفاضل في ذلك فليرجع إلى مصنّفاتهم.[3]

ولم يتفرّد الزمخشريّ بهذه العناية البلاغية في كتاب الله، وإن كان أوّل من جمع ما عند الأقدمين في تفسير القرآن كاملًا، وكان عمدة للاحقين، فقد أجاد وأفاد ابن عاشور أيضًا في هذا الباب، وهذا ما نبّه عليه بقوله: «إنَّ معاني القرآن ومقاصده ذات أفانين كثيرة بعيدة المدى مترامية الأطراف موزعة على آياته فالأحكام مبينة في آيات الأحكام، والآداب في آياتها، والقصص في مواقعها، وربّما اشتملت الآية الواحدة على فنَّين من ذلك أو أكثر، وقد نحا كثيرٌ من المفسرين بعض تلك الأفنان، ولكنَّ فنًّا من فنون القرآن لا تخلو عن دقائقه ونكته آية من آيات القرآن، وهو فنُّ دقائق البلاغة، وهو الذي لم يخصّه أحد من المفسّرين بكتاب كما خصُّوا الأفانين الأخرى، من أجل ذلك التزمت أن لا أُغفِل التنبيه على ما يلوح لي من هذا الفنّ العظيم في آية من آي القرآن كلّما أُلهمته بحسب مبلغ الفهم، وطاقة التدبر.»[4]

1- الكشاف للزمخشري (1/43).

2- المصدر السابق (1/43).

3- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وآثارها في الدراسات البلاغية لمحمد أبو موسى، والتصوير البلاغي في القرآن الكريم بين الإمامين عبد القاهر الجرجاني والزمخشري دراسة وموازنة، ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه لمصطفى الصاوي

4- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (1/8).

التحليل البلاغي في الكشاف:

1. **عدم إغفال صاحب الكشّاف أيّ نوع من أنواع البلاغة** فأفرغ كلّ ما لديه من علوم اللغة والأدب والصناعة البلاغية في تفسيره فذكر كلّ ماله علاقة بالمعاني والبيان والبديع، وسنذكرُ مثالًا واحدًا لكلٍّ منها، ففي الإيجاز مثلًا: قوله في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2/2]: «فإن قلت فهلّا قيل هدى للضالين، قلت: لأنَّ الضّالين فريقان: فريقٌ عُلم بقاؤهم على الضلالة وهم المطبوع على قلوبهم، وفريق عُلم أنَّ مصيرهم إلى الهدى فلا يكون هدى للفريق الباقين على الضّلالة فبقي أن يكون هدى لهؤلاء فلو جيء بالعبارة المُفصحة عن ذلك لقيل: هدى للصائرين إلى الهدى بعد الضّلال، فاختصر الكلام بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا، فقيل: هدى للمتّقين»، [1] ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِى ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: 7/172]، قوله: ﴿قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا﴾ من باب التّمثيل والتخييل، ومعنى ذلك أنّه نصب لهم الأدلّة على ربوبيته ووحدانيته، وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التي ركّبها فيهم، وجعلها مميزة بين الضلالة والهدى، فكأنَّه أشهدهم على أنفسهم وقررهم، وقال لهم: ألست بربكم؟ وكأنّهم قالوا: بلى أنت ربنا، شهدنا على أنفسنا وأقررنا بوحدانيتك، وباب التّمثيل واسعٌ في كلام الله تعالى ورسوله عليه الصّلاة السّلام، وفي كلام العرب، ونظيره قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: 16/40]، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: 41/11]»، [2] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: 2/185]، «علّة التّرخيص والتيسير، وهذا نوع من اللفّ لطيفُ المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبينه إلا النقّاب المحدّث من علماء البيان».[3]

2. **عدم إكثار الزمخشريّ من علوم البديع؛** لأنَّه يرى أنَّ البلاغة في المعنى هي أكثر منها في اللفظ، ولذا جعل اهتمامه على المعاني والبيان، ولم يهتمّ بالبديع اهتمامه بالآخَرَين، هذا ما صرَّح به الصّاوي، وجعله محصورًا في فنون المُشاكلة واللفّ والجناس، [4]

1- الكشاف للزمخشري (1/77).

2- المصدر السابق (2/166).

3- المصدر السابق (1/252).

4- منهج الزمخشري في تفسير القرآن لمصطفى الصاوي(ص295)

ولكنَّ أبا موسى نقضه، وذكر: أنّ مراده بالبيان والمعاني أوسع ممّا هو مصطلح عليه في عِلم البلاغة في عصرنا الحالي، [1] بل اهتمّ الزمخشريّ بغيرها من علوم البديع، وذكر أمثلة كثيرة، [2] منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: 12/70] «تورية عمَّا جرى مجرى الّسرقة من فعلهم بيوسف»، [3] ومنه: الطّباق بقوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ﴾ [هود: 11/24]، حيث قال عنها: «شبّه فريقَ الكافرين بالأعمى والأصمّ، وفريق المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللفّ والطّباق»، [4] ونحو ذلك من الأمثلة التي سردها أبو موسى عن أنواع البديع الأخرى.

3. **عدم خلوّ بلاغيات الزمخشريّ من الاعتزال،** بل وظّفها في خدمة مذهبه توظيفًا كبيرًا، ومنها على سبيل الذكر لا الحصر: قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ﴾ [الشورى: 42/11]، «فإذا عُلم أنَّه من باب الكناية لم يقع فرقٌ بين قوله: ليس كالله شيء، وبين قوله: ليس كمثله شيء إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، وكأنَّهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد: وهو نفي المماثلة عن ذاته، ونحوه قوله عزّ وجلّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 5/64]، فإنّ معناه: بل هو جواد من غير تصوّر يد ولا بسط لها؛ لأنَّها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئًا آخر، حتّى أنّهم استعملوها فيمن لا يد له، فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له».[5]

التحليل البلاغي في التحرير والتنوير:

1. **إثراء ابن عاشور تفسيره بالتفسيرات البلاغيّة مع الشّرح والتّفصيل فيها،** ولم يُقدِّم نوعًا من أنواع البلاغة على نوع بل كان باسطًا للقول في كلّ منها مع التّفصيل والتّوضيح اللازم حسب منهجه، فمن المعاني إلى البيان والبديع نجد أنّه قد سرد في كلٍّ منها سردًا مبسطًا مع الأدلة والتمثيل حسبما يقتضيه سياق الكلمات والجمل على حدٍّ سواء، فمن المعاني مثلًا: بسط في معاني الحروف والكلمات والجمل، فلكلمةِ (عند) بسط لها تسعة معانٍ حسب ذكرها في السّياق القرآني بعد تبيينه حقيقتها، وأنَّ هذه المعاني للمجاز بقوله: «وحقيقة (عندَ) أنَّها ظرف المكان القريب، وتستعمل مجازًا

1- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري لمحمد أبو موسى (ص199)
2- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري لمحمد أبو موسى (ص491)
3- الكشاف للزمخشري(2/463).
4- الكشاف للزمخشري (2/367).
5- المصدر السابق (4/218).

في استقرار الشيء لشيء، وملكه إيَّاه، كقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: 6/59]، وتستعمل مجازًا في الاحتفاظ بالشيء، كقوله: ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [الزخرف: 43/85]، و ﴿وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ﴾ [إبراهيم: 14/46]، ولا يحسن في غير ذلك»، [1] وممَّا ذكره من معانيها ضمن السّياقات القرآنية: السببية (التأثير التامّ) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُواْ هذِهِ مِنْ عِندِكَ﴾ [النساء: 4/78]، «إذ العنديّة هنا عنديّة التأثير التامّ بدليل التّسوية في التّعبير، فإذا كان ما جاء من عند الله معناه من تقديره وتأثير قدرته، فكذلك مساويه وهو ما جاء من عند الرسول»، [2] ومنه رفعة القدر بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الأعراف: 7/206]، «عند مستعمل مجازًا في رفعة المقدار، والحظوة الإلهية»، [3] وقال عنها في موضع آخر: «والعِنديَّة في قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّكَ﴾ عنديّة تشريف وكرامة كقوله في سورة الأعراف»، [4] ومنه الديمومة والاستقرار بقوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِندَ اللَّهِ وَعِندَ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: 9/7]، «ومعنى (عند): الاستقرار المجازيّ، بمعنى الدّوام أي إنّما هو عهد موقّت، وقد كانت قريش نكثوا عهدهم الذي عاهدوه يوم الحديبية، إذْ أعانوا بني بكر بالسّلاح والرّجال على خزاعة...»، [5] ومنه التصرّف بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: 7/131]، «وعند مستعملة في التصرّف مجازًا؛ لأنَّ الشّيء المتصرّف فيه كالمستقرّ في مكان، أي: سبب شؤمهم مقدّر من الله»، [6] ومنه لتأكيد تحقيق الوعد بقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ «عنديّة مجازية مستعملة في تحقيق الوعد كما تستعمل في تحقيق الإقرار في قولهم لك عندي كذا، ووجه دلالة (عند) في نحو هذا على التحقّق أنّ (عند) دالة على المكان فإذا أطلقت في غير ما من شأنه أن يحلّ في مكان كانت مستعملة في لازم المكان، وهو وجود ما من شأنه أن يكون في مكان على أنّ إضافة (عند) لاسم الربّ تعالى ممّا يزيد الأجر تحققًا؛ لأنَّ المضاف إليه أكرم الكرماء فلا يفوت الأجر الكائن عنده»، [7] ونحو

1- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (7/267).
2- المرجع السابق (5/124).
3- المرجع السابق (9/243).
4- المرجع السابق (24/301).
5- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (10/121).
6- المرجع السابق (9/67).
7- المرجع السابق (1/540).

ذلك من المعاني لا نريد الإطالة في ذكرها، وقد ذكرها سابقون في دراساتهم.[1]

2. الشرح والتفصيل وعزو الأقوال وترجيحها واختيار الأنسب للسياق: **ومنها:** ﴿**ذَٰلِكَ بِمَا** عَصَوْا﴾ [المائدة: 5/78] حيث قال الزمخشريّ مجملًا: «أي لم يكن ذلك اللعن الشنيع الذي كان سبب المسخ إلا لأجل المعصية والاعتداء لا لشيء آخر»، [2] بينما فصل القول ابن عاشور تفصيلًا وافيًا بقوله: «و ذَلك إشارة إلى اللّعن المأخوذ من لُعن أو إلى الكلام السّابق بتأويل المذكور، والجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا؛ كأنَّ سائلًا يسأل عن موجِب هذا اللّعن فأجيب بأنّه بسبب عصيانهم وعدوانهم، أي لم يكن بلا سبب، وقد أفاد اسم الإشارة مع باء السّببيّة ومع وقوعه في جَواب سؤال مقدّر، أفاد مجموعُ ذلك مَفاد القصر، أي ليس لعنهم إلاّ بسبب عصيانهم كما أشار إليه في الكشّاف وليس في الكلام صيغة قصر، فالحصر مأخوذ من مجموع الأمور الثّلاثة، وهذه النّكتة من غرر صاحب الكشاف والمقصود من الحَصْر أن لا يضلّ النّاس في تعليل سبب اللّعن فربّما أسندوه إلى سبب غير ذلك على عادة الضّلاّل في العناية بالسفاسف، والتّفريط في المهمّات؛ لأنّ التفطّن لأسباب العقوبة أوّل درجات التّوفيق، ومَثَل ذلك مثَل البُلْه من النّاس تصيبهم الأمراض المعْضلة فيحسبونها من مسّ الجنّ أو من عين أصابتهم، ويعرضون عن العِلل والأسباب فلا يعالجونها بدوائِهَا»، [3] ومن ذكر الأقوال وترجيحها تفسيره للحمد في أوّل الفاتحة بقوله: «وقال صاحب الكشّاف الحمد والمدح أخوان، فقيل: أراد أخوان في الاشتقاق الكبير نحو: جَبذ وجَذب، وإنّ ذلك اصطلاح له في الكشّاف في معنى أُخوة اللفظين لئلا يلزم من ظاهر كلامه أنّ المدح يطلق على الثناء على الجميل الاختياري، لكن هذا فهم غير مستقيم، والذي عليه المحققون من شرّاح الكشّاف أنّه أراد من الأخوة هنا الترادف؛ لأنه ظاهر كلامه؛ ولأنّه صريح قوله في الفائق: الحمد هو المدح والوصف بالجميل، ولأنّه ذكر الذمّ نقيضًا للحمد إذ قال في الكشّاف: والحمد نقيضه الذمّ مع شيوع كون الذمّ نقيضًا للمدح، وعُرفُ عن علماء اللغة أن يريدوا من النقيض المقابل لا ما يساوي النقيض حتى يجاب بأنّه أراد من النقيض ما لا يجامع المعنى والذمّ لا يجامع الحمد وإن لم يكن

1- الطاهر بن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسير التحرير والتنوير -المعاني والبديع- لرانية الشوبكي، وتفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجيّة نقديّة لجمال أبو حسان، وتعقيبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسيره التحرير والتنوير لفاضل يونس البدراني.

2- الكشاف للزمخشري(1/699).

3- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (6/292).

معناه رفع معنى الحمد بل رفع معنى المدح إلا أنّ نفي الأعمّ وهو المدح يستلزم نفي الأخصّ وهو الحمد؛ لأنّ هذا لا يقصده علماء اللغة، يعني وإن اغتفر مثله في استعمال العرب كقول زهير:

ومن يجعل المَعْروف في غير أهله يَـكُـنْ حـمـده ذمًّـا عـلـيـه ويـنـدم[1]

لأنّ كلام العلماء مبنيّ على الضبط والتدقيق ثم اختلف في مراد صاحب... وعلى الأوّل حمله السيد الشريف، وهو ظاهر كلام سعد الدين، واستدلّ السيّد بأنّه صرّح بذلك... على أنّ من محققة الثقات وعلماء المعاني من دفع صحّة ذلك وخطأ المادح به وقصر المدح على النعت بأمهات الخير، وهي كالفصاحة والشجاعة والعدل والعفة، وما يتشعب عنها».[2]

3. **ظهور أشعريته في توجيهه البلاغي رغم المخالفة لآراء بعض العلماء فيها،** ولربما هي الّدافع في رده الشّديد على الزمخشري في كثير من تأويلاته، ومنها في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 4/164]، حيث قال: «أمّا تكليم الله تعالى بعض عباده من الملائكة أو البشر فهو إيجاد ما يعرِف منه الملَك أو الرسول أنّ الله يأمر أوْ ينهَى أو يخبر فالتكليم تعلُّق لصفة الكلام بالمخاطب على جَعْل الكلام صفة مستقِلّة، أو تعلّق العِلم بإيصال المعلوم إلى المخاطب، أو تعلّق الإرادة بإبلاغ المراد إلى المخاطب، فالأشاعرة قالوا: تكليم الله عبده هو أن يخلق للعبد إدراكًا من جهة السّمع يتحصّل به العلم بكلام الله دون حروف ولا أصوات... فعلى هذا القول لا يلزم أن يكون المسموع للرسول أو الملك حروفًا وأصواتًا بل هو علم يحصل له من جهة سمعه يتّصل بكلام الله،...، وقالت المعتزلة: يخلق الله حروفًا وأصواتًا بلغة الرسول فيسمعها الرسول، فيعلم أنّ ذلك من عند الله بعلم يجده في نفسه، يعلم به أنّ ذلك ورد إليه من قِبَل الله،...، فإسناد الكلام إلى الله مجاز في الإسناد، على قولهم؛ لأنّ الله منزّه عن الحروف والأصوات، والكلام حقيقة حروف وأصوات، وهذه سفسطة في الدليل؛ لأنّه لا يقول أحد بأنّ الحروف والأصوات تتّصف بها الذات العليّة».[3]

1- ديوان زهير بن أبي سلمى (ص: 111).
2- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (1/155).
3- المرجع السابق (6/37).

الخاتمة:

إنَّ اللغة العربية مهما تعاقبت عليها الأجيال، وتغيرت أساليب الحياة ومعطياتها تبقى حاضرة في فهم كلام الله عزّ وجلّ، لكنّ حضورها اتّسم بتغيير في الأسلوب والمنهج، وتبسيطٍ في العبارة والسّياق؛ ليناسب أبناء كل عصر، ويُسهّل لهم الوصول إلى المعاني الدقيقة في كتاب الله مع الاحتفاظِ بإبراز سمة الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم.

وهذا ما نجده جليًّا في كلا التفسيرين الذين كانا مادّة بحثنا هذا، فعلى الرغم من أنّ الزمن بينهما قرابة ثمانية قرون لكنَّا نجد أنّ مادة اللغة بكلّ صنوفها حاضرة فيهما من نحو وصرف وبلاغة وأدب ولغة معجميّة مع أنَّ الفارق كان بارزًا فيما يأتي:

- الاختصار في كتب الأقدمين مع جزالة في العبارة، ويقابله في ذلك البسط في كتب المتأخرين مع سهولة وتبسيط في العبارة.
- اعتماد الزمخشري على العبارة المقتضبة، وترك الفهم للقارئ، وإتمام المراد على خلاف الطاهر ابن عاشور الذي شرح وبسّط العبارة وبيّن المراد من المعنى عند استشعاره ثقلها أو خفائها.
- لا تزال كتب الأقدمين عمدة لطالب العلم والمعلم على حدٍّ سواء مع الاحتياج إلى من يقوم بتبسيطها وشرحها خشية الالتباس.
- رغم أنَّ كتب الأقدمين تعتبر عمدةً عند المتأخرين، لكن لا يعني ذلك عصمتها أو عدم احتياجها للتّنقيح والردّ والاعتراض على ما جانب الصواب منها.
- التحليل اللغوي للخطاب الديني عمومًا والقرآن خصوصًا ما زال بابه مفتوحًا على مصراعيه شرط وجود آلةِ ذلك من العلوم الأخرى اللازمة له.

وبناءً على ما تقدّم فإنّ الباحثين يوصيان بضرورة إعادة النّظر في مراجع العلوم الإسلامية خاصّة اللغوية، وإعادة صياغتها؛ لتناسب متعلّمي هذا العصر مع عدم إغفال ما فيها من روائع وكنوز تبرز خاصية القرآن الكريم.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- إعراب القرآن: النحّاس، أحمد بن محمد (ت: 338هـ). تحـ. د. زهير غازي زاهد. بيروت، عالم الكتب، ط3، 1409هـ/1988م.
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: الزركلي: خير الدين بن محمود (ت: 1396هـ). بيروت، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
- الأغاني: الأصبهاني، علي بن الحسين (ت: 356هـ). تحـ. علي مهنا وسمير جابر. بيروت، دار الفكر، (د.ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ). تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد. دمشق، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- البحر المحيط: أبو حيان الغرناطي، محمد بن يوسف الأندلسي (ت: 745هـ). تحـ. عادل أحمد عبد الموجود ومحمد معوض وزكريا عبد المجيد النوتي وأحمد المنجولي الجمل. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكانيّ، محمد بن علي (ت: 1250هـ). بيروت، دار المعرفة، (د.ط)، (د.ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، المكتبة العصرية، (د.ط)، (د.ت).
- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وآثرها في الدراسات البلاغية: أبو موسى، محمد حسنين. مصر: دار الفكر العربي، د.ط، د.ت.
- التحرير والتنوير: ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور (1394هـ). بيروت، مؤسسة التّاريخ العربي، ط1، 1420هـ/2000م.

- تراجم المؤلفين التونسيين: محفوظ، محمد. بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1994م.
- تعقيبات ابن عاشور على الزمخشري في تفسيره التحرير والتنوير: البدراني. ماجستير، الموصل، جامعة الموصل، 1428هـ/2007م.
- تفسير ابن عاشور التحرير والتنوير دراسة منهجيّة نقديّة: أبو حسّان، جمال محمود. ماجستير، الأردن، الجامعة الأردنية، 1411هـ/1991م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان، محمد بن علي (ت: 1206هـ). بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1997م.
- التصوير البلاغي في القرآن الكريم بين الإمامين عبد القاهر الجرجاني والزمخشري دراسة وموازنة: داود، ندوة. دكتوراه، ماليزيا، الجامعة الإسلامية، 2006م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ). تحـ. محمد نبيل طريفي وإميل بديع اليعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: 756هـ). تحـ. د. أحمد الخراط. دمشق، دار القلم، (د.ت).
- الروض المعطار في خبر الأقطار: الحميري، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (ت: 866ه). تحـ. إحسان عباس. بيروت، مكتبة لبنان، ط2، 1984م.
- زهر الآداب وثمر الألباب: الحصري، إبراهيم بن علي (453هـ). تحـ د. يوسف على طويل. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ/1997م.
- شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش، يعيش بن علي. تقديم. إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ/2001م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: 393هـ). تحـ. أحمد عبد الغفور عطار. بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1990م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت: 902هـ). بيروت، دار مكتبة الحياة، (د.ط)، (د.ت).

- الطاهر بن عاشور وجهوده البلاغية في ضوء تفسيره التحرير والتنوير-المعاني والبديع-: الشوبكي، رانية جهاد إسماعيل. ماجستير، غزّة، الجامعة الإسلاميّة، 1430هـ/2009م.
- طبقات المفسرين: الأدنه وي، أحمد بن محمد. تحـ. سليمان بن صالح الخزي. المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط1، 1417هـ/1997م.
- طبقات المفسرين: الداودي، شمس الدين محمد بن علي (ت: 945هـ). تحـ. علي محمد عمر. القاهرة، مكتبة وهبة، ط1، 1392هـ/1972م.
- طبقات المفسرين: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: 911هـ). تحـ. علي محمد عمر. القاهرة، مكتبة وهبة، ط1، 1396هـ.
- العبر في خبر من غبر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت: 748هـ). تحـ. د. صلاح الدين المنجد. الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، محمود بن عمر (ت: 538هـ). تحـ. علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، دار المعرفة، ط2، (د.ت).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، محمود بن عمر (538ه). تحـ. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الرحمن أحمد حجازي. الرياض، مكتبة العبيكان، ط1، 1418هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة (ت: 1067هـ). بيروت، دار الكتب العلمية (د.ط)، 1413هـ/1992م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي، أيوب بن موسى (ت: 1094هـ). تحـ. عدنان درويش ومحمد المصري. بيروت، مؤسسة الرسالة، (د.ط)، 1419هـ/1998م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، عبد الحق بن غالب (ت: 546هـ). تحـ. عبد السلام عبد الشافي محمد. بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1993م.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله (626هـ). بيروت، دار صادر، (د.ط)، 1397هـ/1977م.

- معجم المفسّرين من صدر الإسلام وحتّى العصر الحاضر: نويهض، عادل. بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط3، 1409هـ/1988م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ). تحـ. د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت، دار الفكر، ط6، 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري، محمود بن عمر (538هـ). دار. تحـ. علي بو ملحم. بيروت، مكتبة الهلال، ط1، 1993م.
- مقامات الزمخشري: الزمخشري، محمود بن عمر (538هـ). بيروت، دار الكتب العلمية ط3، 1425هـ/2004م.
- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (808هـ). بيروت، دار القلم، ط5، 1984م.
- المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، محمد بن محمد (ت: 505هـ). تحـ. محمد حسن هيتو. بيروت، دار الفكر، 1419هـ.
- منهج ابن عاشور في الاحتجاج بالقراءات القرآنية: عبد الرحيم، حسن عبد الجليل. مجلّة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، المجلد 21، العدد الأول، 2005.
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه: الصاوي، مصطفى. القاهرة، ط2، د.ت.
- النحو في كشّاف الزمخشري دراسة نقدية مفصلّة: ياووز، غالب. دكتوراه، لاهور، جامعة البنجاب، 1991م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي، إسماعيل باشا (ت: 1339هـ). بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ/1992م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلّكان، احمد بن محمد (ت: 681هـ). تحـ. إحسان عبَّاس. بيروت، دار صادر، (د.ت).